التنبيهات النحوية في كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت 749 هـ)

م . م . صالح صلاح مهدي
مديرية تربية ديالى–وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: التنبيهات النحوية، كتاب التوضيح المقاصد، بشرح الفية، المرادي

الملخص:

يتناول البحث التنبيهات النحوية الواردة في كتاب (توضيح المقاصد والمسالك)، بهدف الكشف عن أبرز القضايا النحوية التي نبه إليها المؤلف وشرح دلالاتها العلمية، وقد تم تنظيم البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة. تضمن التمهيد تعريفًا بمفهوم التنبيهات النحوية وتعريفًا بالإمام المرادي مؤلف الكتاب، بينما خُصِّصَ المبحث الأول لدراسة التنبيهات المتعلقة بأقسام الكلام، في حين تناول المبحث الثاني التنبيهات النحوية المتعلقة بالحروف من خلال استقرائها وتحليلها. وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تلتها قائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة .

المقدمة:

يمثل التراث النحوي العربي ثروة علمية كبيرة ساهمت في الحفاظ على اللغة العربية وتأسيس قواعدها. وقد تنوعت جهود النحاة في شرح المتون النحوية وتوضيح مسائلها، ومن أبرز هذه المتون ألفية ابن مالك التي نالت اهتمامًا واسعًا من العلماء من حيث الشرح والتعليق والاستدراك. يُعتبر كتاب (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) للإمام المرادي من الشروح المهمة التي تميزت بدقة العرض ووفرة الفوائد والتنبيهات النحوية التي أدرجها المؤلف أثناء شرحه لمواضيع الألفية.

تتجلى أهمية دراسة التنبيهات النحوية في هذا الكتاب لما تحتويه من توجيهات علمية واستدراكات دقيقة وإشارات إلى مواضع الخلاف والترجيح بين آراء النحاة، بالإضافة إلى دورها في توضيح القضايا النحوية وحل الإشكالات المتعلقة بها. كما تكشف هذه التنبيهات عن منهج المرادي في التعامل مع المسائل النحوية وموقفه من آراء العلماء الذين سبقوه.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة المعنونة بـ (التنبيهات النحوية في كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي)، بهدف تتبع تلك التنبيهات ورصدها وتحليلها، وبيان قيمتها العلمية وأثرها في توضيح الأحكام النحوية. وقد اقتضت خطة البحث أنْ تقع في مبحثين تسبقها مقدمة وتمهيد، وأمَّا التمهيد: فتناولت فيه التعريفَ بمفردات العنوان وفيه: التعريف التنبيهات لغة واصطلاحاً، والتعريف بالمرادي (رحمه الله) شيوخه، وتلاميذه، مؤلفاته، وفاته. وأمَّا المبحث

الأوّل: فتناولتُ فيه التنبيهات النحوية في (بين أقسام الكلام)، وأمَّا المبحث الثاني: فقد تبنى دراسة التنبيهات النحوية في الحروف، وأنهيتُ البحث بخاتمة ومصادر والمراجع المعتدة.

التمهيد

أولاً: التعريف بالتنبيهات:

التنبيه لغةً: قال الفراهيدي: ((النَّبه: الضّالَّة توجد عن غير طلب غفلة، تقول: وجدتها نهاً عن غير طلب، وأضللتها نهاً، لم تعلم متى ضلّ))[1].

قال ابن دريد: ((نبه ويقال: شيء نبه بالتَّخفيف إذا ألقي ونسي))[2].

التنبيه اصطلاحاً: قال أحمد بن فارس: ((نبه النُّون والباء والهاء أصل صحيح يدل على ارتفاع وسموٍ، ومنه النبه والانتباه، وهو اليقظة والارتفاع من النَّوم، ونبَّهته وأنبهته ومنه رجل نبيه، أَي شريف))[3].

قال الجرجاني: ((ما يفهم من مجملٍ بأدنى تأمل، إعلامًا بما في ضمير المتكلم للمخاطب))[4].

ثانياً: المرادي وكتابه توضيح المقاصد والمسالك:

أ. المرادي (ت 749هـ) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادي المصري المولد الأسفي المغربي المحتد الفقيه النحوي اللغوي[5]، وسمي بـ(ابن أم قاسم) نسبةً إلى جدته أم أبيه[6]، وتسميته بالمرادي نسبةً الى قبيلته مراد باليمن[7].

أخذ المرادي علمه على يد الكثير من العلماء الكبار كان لهم دور بارز في حياته ونضج أفكاره ومن هؤلاء[8]:

1. أبو حيان الأندلسي.
2. أبو زكريا الغماري (724هـ).
3. الشرف المغيلي (746هـ).
4. المجد اسماعيل التستري **(748هـ).**
5. محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الإسعردي الدمشقيّ.
6. شمس الدين بن اللبان.
7. أبو عبد الله الطنجي

وأمَّا تلاميذه: فقد تتلمذ على يد الشيخ بابن أم قاسم المرادي الكثير ممن تأثروا به ودرسوا على يديه فمنهم[9]:

1. عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدّين أبو محمد النحوى.
2. جلال التباني (793هـ) جلال بن أحمد بن يوسف الثيري المعروف بالتباني.

لدى المرادي الكثير من المؤلفات تدل على تبحره وغزاره علمه في كثير من العلوم فمن هذه المؤلفات[10]:

1. الجنى الداني في حروف المعاني.
2. رسالة ابن أم قاسم في الجمل التي لا محل لها من الاعراب.
3. شرح ألفية ابن مالك (المسمى بتوضيح المقاصد والمسالك).

4. شرح التسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.
5. شرح المقصد الجليل على عمدة المجيد في علم التجويد للسخاوي.

بعد حياة حافلة بالعلم والتدريس والتأليف وعالماً في كثير من العلوم كانت خاتمته حَسِنَ توفي في يوم عيد الفطر المبارك سنة (749هـ) تسع وأربعون وسبعمائة الهجرة[11]، ودفن بسرياقوس[12].

ثانيا: كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ومنهج المرادي فيه:

- كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك

إنَّ كتاب توضيح المقاصد والمسالك من الكتب النحوية المهمة في بيان قواعد النحو وشرح أبيات الألفية مع ذكر الخلافات والترجيحات مما جعله مرجعا مهما لطلبة العلم، ولما تضمنه من شرح وتحليل لأقوال النحاة مع الاستدلال بالأدلة اللغوية، ومن مميزاته وضوح الأسلوب وحسن العرض والالتزام بترتيب الألفية؛ إذ كان يذكر البيت ثم يشرع في تفصيله. ونجده يكثر من التنبيهات النحوية التي تبين دقة المسائل مما جعله من الكتب المعتمدة في الدرس النحوي وقد طُبِعَ بطبعة واحدة وتكون من ثلاثة أجزاء وحققه عبد الرحمن علي سليمان[13].

- منهج المرادي في كتابه التوضيح المقاصد والمسالك

فقد اتبع أسلوباً علمياً في توضيح المسائل النحوية وتفصيلها ويمكن تبين منهجه من خلال[14]:

1. شرح أبيات الألفية بالتفصيل ثم يشرحها شرحاً لغوياً دقيقاً يبين المعنى من ألفاظه.
2. نجده يستدل بالأبيات القرآنية والاحاديث النبوية والأبيات الشعرية لتقوية القواعد النحوية .
3. يعرض اراء المدارس النحوية – البصرية والكوفية – مع ترجيح بين الأقوال غالباً.
4. إنَّ المرادي يأخذ بجميع الآراء من كتب النحو فنجده يوافقها ويخالفها مرة أو يردها ويقويها أو يضعفها ويصححها مرة أخرى.
5. مذهب المرادي يميل الى التجديد والابتكار في منهج كتابه.
6. اعتنى المرادي بشرح المسائل الدقيقة أو التي بقع فيها الإشكال فيذكر التنبيهات النحوية توضح القاعدة .

المبحث الاول:التنبيهات النحوية بين أقسام الكلام، وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى: لزوم نون الوقاية في أفعل اتعجب

من التنبيهات التي أشار إليها في كتابه هي المسألة الخلافية بين البصريين والكوفيين في لزوم نون الوقاية في أفعل التعجب؛ إذ قال:((تنبيه: أجاز الكوفيون حذف نون الوقاية في ما أفعل زيدا في التعجب لأنَّهم يقولون بإسمية أفعل المذكور، ومذهب البصريين: أن نون الوقاية تلزم معه، لأنهم يقولون بفعليته وهو الصحيح))[15].

وهذه المسألةُ فيها شيء من التفصيل؛ ذهب البصريون ووافقهم الكسائي من الكوفيين إلى أنَّ أفعل في التعجب فعل ماضي جاء على صورة مخصوصة لا يُستعمل إلا للتعجب ولذلك أوجبوا اقترانه بنون الوقاية عند اتصال ياء المتكلم به نحو (ما أكرمني) قياساً على سائر الأفعال المتصلة بياء المتكلم[16]، وهذا ما تأكّد عند سيبويه[17]، وذهب الكوفيون إلى أنَّها اسم وبنوا على ذلك جواز حذف نون الوقاية [18] قال أبو البركات الأنباري: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ أفعل في

التعجب نحو: ما أَحْسَنَ زيدًا اسمٌ))[19]، وقد استند البصريون في مذهبهم إلى أدلة تؤكّد أنَّها فعل[20]

1. قبولها نون الوقاية مثل أكرمني.
2. تنصب أفعل التعجب المعارف والنكرات ولو كانت اسم لا تنصب إلا النكرات.
3. أنَّها مبنية على الفتح، ولو كانت اسم لم تكن مبنية.

وقد احتج الكوفيون على اسميتها:[21]

1. أنَّها جامدة لا تتصرف.
2. أنَّها تدخل عليها التصغير والتصغير من خصائص الأسماء.
3. أنَّ أفعل التعجب اسم لأنها تصح عينها مثل (ما أقومه وما أبيعه).

وأمَّا رأي الكوفيين فقد أفسده أبو البركات الأنباري مبيناً أنَّ ما استندوا إليه لا يكفي لإخراج (أفعل) التعجب من الأفعال، وأنَّ الادلة الدالة على فعليته أقوى وأظهر من حيث القياس والاستعمال[22]، وما ذهب إليه جمهور البصريين هو الوجه الأصح لكثر الموافق للأصل النحوي.

واستنادًا إلى ما ذُكر، فإن الرأي الراجح هو مذهب البصريين الذي يؤكد على فعالية (أفعل) في التعجب وضرورة استخدام نون الوقاية معها. وذلك بسبب قوة الأدلة التي اعتمدوا عليها؛ إذ تجمع بين السماع والقياس، بالإضافة إلى أن ما قدمه الكوفيون من حجج لا يمكن أن يعارض تلك الأدلة، بل يمكن الرد عليها بطريقة تزيل الاستدلال بها. وبالتالي، فإن القول بفعالية (أفعل) في باب التعجب يتماشى بشكل أفضل مع القواعد النحوية ويكون أكثر توافقًا مع الاستعمال العربي المأثور، وبهذا يكون رداً غير مباشر على مذهب الكوفيين.

المسألة الثانية: عمل اسم الفاعل الماضي دون (ال) هل يرفع فاعل

من التنبيهات التي ذكرها المرادي في مقاصده المسألة الخلافية عمل اسم الفاعل الماضي دون (ال) هل يرفع فاعل؛ إذ قال: ((تنبيه: هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به، فأما بالنسبة إلى الفاعل، فذهب بعضهم إلى أنَّه لا يرفع الظاهر، وبه قال ابن جني والشلوبين، وذهب قوم إلى أنه يرفعه، وهو ظاهر كلام سيبويه، واختاره ابن عصفور، وأمَّا المضمر: فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنَّه يرفعه، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف أنَّه لا يرفعه، وهو بعيد))[23].

ففي هذا التنبيه ذهب قوم إلى أنَّه لا يعمل اسم الفاعل في الماضي المجرد من (ال) كما لا يعمل في المفعول به [24] ووافقهم بعض المتأخرين[25].

وذهب بعضهم إلى أنَّه يرفع فاعل إذا كان ظاهراً[26] لأنَّ الفاعل جزء من البنية الدلالية لاسم الفاعل؛ إذ لا يتصور معنى (ضارب) دون من قام بالفعل ووافقهم ابن عصفور في جواز رفعه للفاعل الظاهر[27]، واتفقوا على رفعه إذا كان مضمراً [28] .

وذهب الجمهور إلى أنَّه اسم الفاعل المحلى بـ(ال) يرفع فاعل مطلقا[29]، ورأى أبو بكر بن طاهر، وابن خروف[30] إلى المنع وهذا مستبعد؛ لأنَّ الضمير مرتبط بالعامل بشكل أقوى وأخف من الاسم الظاهر [31]. وأميل إلى مَن ذهب برفع اسم الفاعل نفسه وهو الصواب[32]، لأنَّ اسم الفاعل المحلى بـ(ال) أقوى في التأثير من الاسم المجرد وقد اتفق النحويون تقريباً على أنَّ عمله

يتسع بسبب هذا الاقتران، وكذلك ضعف الاعتراض على رفع الضمير؛ لأنَّ القاعدة النحوية تنص على أنَّ ما يُقبل في الظاهر يُقبل في الضمير من باب أولى مالم يوجد مانع.

المسألة الثالثة: جزم الفعل بعد سقوط الفاء

من التنبيهات التي وردها المرادي في توضيحه (جزم الفعل بعد سقوط الفاء) قال المرادي: ((تنبيه: إذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء، ففي جازمه أقوال: الأول: أنَّ لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره المصنف ونسبه إليه الخليل وسيبويه، والثاني: أن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط؛ أي: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت، وهو مذهب السيرافي، والفارسي، وابن عصفور. والثالث: أنَّ الجزم بشرط مقدَّر دل عليه الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين))[33]، ففي هذه المسألة عدة أقوال:

أوَّلاً: ذهب سيبويه[34]، والخليل[35]، وابن خروف[36] وبعض النحاة إلى أنَّه لا يجوز جزم جواب الطلب بـ (أن) مقدّرة لتضمنه معنى الطلب مغنٍ عن تقدير لفظها وكذلك مغنٍ عن اسماء الشرط مثل مَن يأتني أكرمه[37]. قال سيبويه: ((وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب))[38].

ثانياً: ذهب السيرافي[39]، وأبو علي الفارسي[40]، وابن عصفور[41] إلى أنَّه جزم الأمر والنهي والاستفهام وغيرها لا على جهة التضمين إنَّما نابت مناب الشرط أي حُذِفت جملة الشرط وأُنيبت هذه منابها في العمل فجزمت[42].

ثالثاً: ذهب أكثر المتأخرين إلى أنَّ جزم جواب الطلب بـ(أن) مقدَّرة دل عليه الطلب[43].

رابعاً: ذهب بعض النحاة إلى أنَّه مجزوم بلام مقدرة نحو قولك: (ألا تنزل تُصِبْ خيرا) معناه لتصب خيراً[44]، يبدو أنَّ الرأي الأكثر ترجيحًا هو مذهب سيبويه والخليل الذي ينص على أن جواب الطلب يكون مجزومًا؛ لأنَّه يتضمن معنى الشرط[45]، وذلك لتوافقه مع الظاهر وعدم احتياجه إلى تقدير عامل محذوف، وانسجامه مع الاستخدام العربي؛ إذ لا يُجزم الجواب إلا إذا كان تأويل الطلب صحيحًا بالشرط، وخلوه من التعقيد الذي يتطلبه تقدير شرط أو لام أو غيرهما، ويتضمن ضمناً رداً على المخالفين دون تصريح دائم.

المسألة الرابعة : أوجه فَعالِ

من التنبيهات التي أشار إليها المرادي في توضيحه (أوجه فَعالِ)؛ إذ قال: ((تنبيه: اسم الفعل نوعان: أحدهما: ما كان في الأصل ظرفا ومجرور أو حرف جر ومجروره، وسيأتي، والآخر: ما ليس كذلك، وهو ضربان: ضرب مختلف في القياس عليه، وضرب مقصور على السماع، فالمختلف في قياسه ثلاثة أنواع:

الأول: بناء فعال من الثلاثي المجرد. مذهب سيبويه والأخفش أنه مقيس، ومذهب المبرد أنه لا يقاس عليه.

الثاني: بناء فعال من أفعل أجاز ابن طلحة القياس عليه، كما أجاز البناء منه في التعجب، وقد سمع منه دراك من أدرك.

الثالث: بناء فعلال من الرباعي أجازه الأخفش قياسا على ما سمع من قولهم: قَرقار وعَرعَار ومذهب سيبويه أن ذلك لا يقاس عليه، وهو الصحيح لقلته، وأنكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أن قرقار وعرعار حكايتا صوت))[46].

اختلف النحويون في أوجه فَعالِ قياسياً فمذهب سيبويه إلى أنَّه يجوز قياس الأفعال الثلاثية المجردة المتصرفة تصرفاً تاماً وقد قلت في الرباعية[47]، قال سيبويه: ((وأعلم أن فعال جائزة من كل ما كان على بناء فعل أو فعل أو فعل، ولا يجوز من أفعلت، لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلاَّ أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه فمن ذلك: قرقار وعرعار))[48]، ووافقه الأخفش في ذلك[49]، ومنع المبرد أن تكون الأفعال الثلاثية وغيرها قياسياً فلا نقول قوام ولا ضراب ونريد قام وضرب، وأوجب المبرد أن تكون هذه الأفعال على ما سمع من العرب[50]، وما سمع من كلام العرب قرقار وعرعار على وزن فعلال رأى سيبويه أنَّه لا يجوز القياس في ذلك[51]، وخالفه الأخفش فيه فإنَّه يجوز عنده القياس في قرطاس، وأحراج من قرطس وأخرج[52]، وأنكر أبو العباس المبرد على سيبويه أنَّ اسم الفعل من الرباعي وقال أنَّ قرقار وعرعار وغيرها حكاية أصوات[53]،

وحكاه عن المازني[54]، وذهب ابن طلحة إلى أنَّه يجوز بناء فعال من كل فعل يكون على وزن (أفعل) [55]. وأقوى الآراء وأظهرها هو رأي سيبويه ومما يقوي كلامه مثل لفظ قرقار وعرعار اسم فعل في غير الامر، وهو ما يتوافق مع منهج العربية في الاشتقاق الجزئي وليس الكلي وهو يحمل ردّاً على القول الأخر.

المسألة الخامسة: تعريف المفعول له إذا دخلت عليه(ال) أو الإضافة

من التنبيهات التي اشارة إليها المرادي في توضيحه(تعريف المفعول له إذا دخلت عليه(ال) أو الإضافة)؛ إذ قال: ((تنبيه: إذا دخلت (أل) على المفعول له، أو أُضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ (بأل)، وبالإضافة خلافا للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة وإن (أل) فيه زائدة، وإضافته غير محضة)) [56].

اختلف النحويون في هذه المسألة فذهب البصريون إلى أنَّ يجوز أن يكون المفعول له معرفاً بـ(أل) أو بالإضافة المحضة[57]، واحتجوا بالسماع من كلام العرب وهو الأصل في تقعيد القواعد النحوية ولوجود شواهد شعرية تدل على وروده معرفاً نحو قول الشاعر

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء[58]

خالفهما المبرد والجرمي والرياش فإنَّه لا يجوز عندهم أن يكون المفعول له معرفاً ولا يكون إلا نكرة وأنَّ (أل) فيه زائدة والإضافة غير محضة[59]؛ ويتبيّن من ذلك أنَّ رفع اللبس في هذه المسألة فإنَّهم لا يجيزون بتعريفه تعريفاً حقيقاً؛ لانَّ دوره لديهم هو تفسير سبب الفعل وهذا المعنى يتطلب أن يكون نكرة. الراجح هو رأي البصريين؛ لأنَّ الشواهد الشعرية تدعمه، والأصل هو جواز دخول (أل) والإضافة على المصادر.

قال الشاعر:

لكِ الخيرُ إنْ أزمعتِ صرمي وأصبحتْ قوى الحبلِ براً جدَّها الصُّرمَ حاذفُ [60]

وقال الآخر:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شدوا الإغارة فرساناً وركبانا[61]

المبحث الثاني :التنبيهات النحوية في الحروف وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى : جواز الفصل بين إذن وناصبها.

من التنبيهات التي تنبه بها المرادي في كتابه توضيح المقاصد هو(جواز الفصل بين إذن وناصبها)؛ إذ قال: ((تنبيه: أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو: (إذن غدا أكرمك) وأجاز ابن بابشاذ: الفصل بالنداء والدعاء نحو: (إذن يا زيد أحسن إليك) و(إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة) ولم يسمع شيء من ذلك، فالصحيح منعه))[62].

اختلف النحويون في هذه المسألة فذهب ابن عصفور[63]، والمالقي[64] إلى جواز الفصل بالظرف وشبهه؛ لأنَّ الظرف متعلق بالفعل نحو قولك: إذن يوم الجمعة أزرك، ونحو إذن في الدار آتيك[65] وذهب الكسائي والفراء[66] وهشام إلى جواز الفصل بين إذن والفعل بمعمول الفعل نحو إذن عمراً أكرم، وفي الفعل أمران الرفع واختاره الفراء وهشام والنصب اختاره الكسائي[67] وعُزِيَ القول إلى ابن بابشاذ[68] إلى أنَّه يجوز الفصل بالنداء والدعاء نحو قولك: إذن يا زيد إحسن إليك وما عُزِيَ إلى بابشاذ فيه نظر فقد وجدتُ في كتابه غير ما عُزِيَ إليه[69]، والصحيح أنَّه لا يجوز الفصل بين إذن وناصبها[70].

يبدو أن تفضيل المرادي للمنع هو الأكثر احتمالاً من ناحية القواعد النحوية، لأن استخدام (إذن) يتطلب شروطًا دقيقة اتفق عليها معظم النحويين، ولأن الأدلة السمعية التي تدعم الفصل قليلة أو غير مؤكدة. وقد صرح المرادي بقوله: (ولم يُسمع شيء من ذلك، فالصحيح منعه)، مما يجعل السماع أساسًا للحكم. كما أن المنع يتماشى مع مبدأ الحفاظ على اتصال الأداة بالفعل الذي تؤثر فيه، وهو ما اتفق عليه جمهور النحاة. لذا، فإن الرأي الأكثر صحة هو ما ذهب إليه المرادي من منع الفصل بين (إذن) والفعل الناصب، نظرًا لضعف أدلة المجيزين، وافتقار أمثلتهم إلى السماع الموثوق، بالإضافة إلى توافق هذا الرأي مع الأصول العامة التي تنظم عمل (إذن) في اللغة العربية.

- **المسألة الثانية : المجرور بـ(حتى)**

من المسائل التي تنبه إليها المرادي في كتابه توضح المقاصد المسألة الخلافية في (مجرور بـ حتى) قال المرادي: ((تنبيه: اختلف في المجرور بحتى فقيل: الانتهاء به ،فيدخل فيما قبلها إلا بقرينة، وإليه ذهب المغاربة، وذهب المصنف إلى أن الانتهاء قد يكون به فيدخل، وقد يكون عنده فلا يدخل، وزعم أن سيبويه4 والفراء أشارا إلى ذلك، وحكي عن ثعلب أن حتى للغاية، والغاية تدخل وتخرج، وقال في الإفصاح: وذهب المبرد وأبو بكر وأبو علي إلى أنَّه داخل.

وقال الفراء والرماني: يدخل ما لم يكن غير جزء نحو: إنه لينام الليل حتى الصباح، وصرح سيبويه بأن ما بعدها داخل ولا بد، ولكنه مثل بما هو بعض ما قبله واختلف أيضا في المجرور بالى، والذي عليه أكثر المحققين أنَّه لا يدخل إلا بقرينة، وقال بعض النحاة: يدخل))[71]، ذهب كثير من النحويين إلى أنَّ حتى جارة وهي الغاية[72] واستدلوا بالسماع الكثير من القرآن الكريم نحو قوله تعالى: چ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ چ[73] وهذا المذهب هو الأشهر والأقوى؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير ما دام اللفظ مستقيماً بدونه. وذهب بعضهم أنَّ الجر واقع بإضمار (إلى) بعد (حتى)[74] وهذ فاسد عند أبي بركات الأنباري إذ قال: ((إنَّه مجرور بتقدير إلى بعد حتى وهو قول ظاهر الفساد))[75].

يبدو أنَّ الرأيَ الأكثرُ ترجيحًا هو: أنَّ (حتى) تعتبر حرف جر أصيل، ولا تحتاج إلى تقدير (إلى) بعدها، وأنَّ دخول المجرور بعدها في ما قبلها ليس ثابتًا ولا مرفوضًا بشكل مطلق، بل يتفاوت حسب السياق والقرائن الدلالية، فإذا كانت الغاية جزءًا مما قبلها أو دلّ السياق على شمولها، فإنَّها تدخل، أمَّا إذا كانت حدًّا ينتهي عنده الفعل، فلا تدخل.

ويبدو أنَّ تنبيه المرادي هنا ليس فقط لتوضيح حكم نحوي، بل لرفع اللبس الناتج عن قول بعض النحاة بدخول الغاية أو عدم دخولها بشكل مطلق؛ فقد نبه إلى تعدد الآراء، ورجّحَ أنَّ المسألةَ دلالية تعتمد على الاستعمال والسياق أكثر من اعتمادها على قاعدة ثابتة. وهذا يتماشى مع منهجه في توضيح المقاصد عند عرض الخلافات التي قد توهم القارئ بوجود حكم واحد قاطع في موضع تتعدد فيه الاحتمالات الدلالية.

- **المسألة الثالثة : دخول حرف التنبيه على المجرد من الكاف كثيراً**

تنبه المرادي في كتابه توضيح المقاصد في (دخول حرف التنبيه على المجرد من الكاف كثيراً)؛ إذ قال: ((تنبيه: قوله: أو معه لا يصح في جميع أسماء الإشارة، وإنَّما ذلك في المفرد وأولى المقصور، وقد تقدم أن المثنى وأولاء الممدود لا تلحقه اللام[76] وقوله: واللام إن قدمت ها ممتنعه يعني: أنَّك إن قدمت قبل اسم الإشارة لفظ ها التي للتنبيه امتنع الإتيان باللام فلا يقال هَذَا لِكَ ، وقال في شرح التسهيل: كراهية لكثرة الزوائد، وقد فهم من كلامه أن ها تدخل على المجرد فيقال: هذا وعلى المصاحب للكاف وحدها[77] فيقال: هذاك إلا أن دخولها على المجرد كثير وعلى المصاحب للكاف قليل ومنه قوله:

رأيت بنى غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطراف الممدد[78]))[79]

يبدو أنَّ تنبيه المرادي هنا ليس فقط لتوضيح الحكم، بل لرفع وهمين: الأول هو توهم جواز جميع الصور في جميع أسماء الإشارة، والثاني هو توهم تساوي الاستعمال بين الاسم المجرد والاسم المصحوب بالكاف. ولهذا، أكّدَ أنَّ دخول (ها) على الاسم المجرد يكون كثيرًا، بينما على الاسم المصاحب للكاف يكون قليلًا. واستشهد بالبيت الشعري:

رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطراف الممدد

وهو دليل على جواز الجمع بين (ها) التنبيه وكاف الخطاب في بعض المواضع.

الخاتمة والنتائج

وبعد توفيق الله تعالى تناولت هذه الدراسة التنبيهات النحوية لدى المرادي وتبينت إلى النتائج التالية:

1. يعتمد المرادي في تنبيهاته على أقوال سيبويه والمدرسة البصرية وآراء الكوفيين مع مناقشتها، ويظهر أنَّه يميل إلى النقد .
2. غالباً ما يأتي التنبيه ليحرر محل النزاع في المسألة النحوية، مما يزيل اللبس عن الأحكام الإعرابية .
3. يتضح أنَّ التنبيهات النحويّة لدى المرادي ليست قسماً منفصلاً؛ بل هي موزعة ضمن الشرح أثناء تفسيره لأبيات الألفية.

4. لم يكتفِ المرادي بعرض مذهب البصريين؛ بل كانت تنبيهاته مدخلاً للمقارنة، فقد أشاره إلى مواضع القوة في مذهب الكوفيين في بعض المسائل موضحا ما يترتب على كل مذهب من إعراب وفي نهاية كل تنبيه غالباً ما يذكر المرادي قوله _الأصح عندي...) استناداً إلى قوة الدليل السماع أو القياس.
5. يتسم منهج المرادي بالوضوح والدقة في تقديم الإشكالية النحوية يرتبط التنبيه بالسياق التعليمي لبيت الألفية لا يقتصر على التنبيه فقط، بل غالبًا ما يذكر سبب الخطأ المحتمل، ثم يقدم التوجيه الصحيح. يميل إلى البحث العلمي وتقليل الغموض في النص.

الهوامش:

---

(1) العين (ن ب ه): 4/ 59.

(2) جمهرة اللغة (نبه): 1/ 382.

(3) مقاييس اللغة 5/ 384.

(4) التعريفات 67.

(5) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 227.

(6) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 1/ 63.

(7) ينظر: عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب113.

(8) ينظر: الدرر الكامنة 6/ 201، وبغية الوعاة 1/ 455، وشذرات الذهب 6/ 159، وطبقات المفسرين1/ 143، والأعلام 5/ 327.

(9) ينظر: الدرر الكامنة 3/ 93- 2/ 98، وبغية الوعاة 2/ 68- 1/ 488.

(10) ينظر: طبقات المفسرين 1/ 142- 143.

(11) ينظر: الأعلام 2/ 211.

(12) سرياقوس: هي من قرى القليوبية بمصر ينظر: الأعلام 7/ 44.

(13) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 1/ 247- 248.

(14) ينظر: المصدر نفسه1/ 247- 248.

(15) توضيح المقاصد 1/ 380.

(16) ينظر: الكتاب: 99/4، والانصاف في مسائل الخلاف 1/ 104، والتبيين1/ 286.

(17) الكتاب 4/ 99.

(18) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف 1/ 104، وليس في كلام العرب 201.

(19) الانصاف في مسائل الخلاف 104/1.

(20) ينظر: أسرار العربية 101، 102.

(21) ينظر: أسرار العربية 102، والانصاف في مسائل الخلاف 1/ 105، والتبيين عن مذاهب النحويين 1/ 290، واللباب في علل البناء والإعراب 1/ 198.

(22) ينظر: أسرار العربية 103.

(23) توضيح المقاصد2/ 849.

(24) ينظر: التذييل والتكميل 10/ 327- 328، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 2739/6.

(25) ينظر: الايضاح العضدي 142، والمفصل في صنعة الإعراب 289.

(26) ينظر: التذييل والتكميل 10/ 327- 328، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 2739/6.

(27) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 5/2

(28) ينظر: شرح الأشموني 2/ 216، وحاشية الصبان 2/ 444.

(29) ينظر: التذييل والتكميل 10/ 328.

(30) ينظر: شرح الجمل لابن خروف 1/ 532.

(31) ينظر: التذييل والتكميل 10/ 327، وشرح الأشموني 2/ 216.

(32) ينظر: شرح الجمل (لابن عصفور) 2/ 5

(33) توضيح المقاصد 3/ 1257.

(34) ينظر: الكتاب 3/ 93 -94.

(35) ينظر: المصدر نفسه 3/ 94.

(36) ينظر: شرح الجمل لابن خروف 2/ 861.

(37) ينظر الكتاب 3/ 94، والأصول في النحو 2/ 162، واللمع في العربية 1/ 135.

(38) الكتاب 94/3.

(39) ينظر: شرح كتاب سيبويه 3/ 299- 300.

(40) ينظر: الايضاح العضدي 1/ 222.

(41) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور2/308- 309.

(42) ينظر: شرح التسهيل 41/4، وهمع الهوامع 2/ 399، وحاشية الصبان 3/ 454.

(43) ينظر: شرح التسهيل 40/4 ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 8/ 4231، وهمع الهوامع 399/2، وحاشية الصبان 3/ 454.

(44) ينظر: همع الهوامع 2/ 399، وحاشية الصبان 3/ 454.

(45) ينظر: شرح التسهيل 4/ 40.

(46) توضيح المقاصد 3/ 1160.

(47) ينظر: الكتاب 3/ 280، والأصول في النحو 2/ 90، وشرح كتاب سيبويه 4/ 42، والمفصل في صنعة الإعراب 1/ 198، والبديع في علم العربية 1/ 528.

(48) الكتاب 280/3.

(49) ينظر: تسهيل الفوائد 1/ 213، وارتشاف الضرب 5/ 2290.

(50) ينظر: ارتشاف الضرب 5/ 2290، وأوضح المسالك 4/ 79.

(51) ينظر: شرح المفصل (لابن يعيش) 3/ 50.

(52) ينظر: شرح ابن الناظم 1/ 435، والكناش في النحو والصرف (حاشيته) 1/ 275.

(53) ينظر: ارتشاف الضرب 5/ 2290، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 8/ 3866، وشرح الأشموني 3/ 48، وشرح التصريح 2/ 282.

(54) ينظر: ارتشاف الضرب 5/ 2290، وشرح الأشموني 3/ 48، وحاشية الصبان 3/ 239.

(55) ينظر: ارتشاف الضرب 5/ 2290، وأوضح المسالك (حاشيته) 4/ 79.

(56) توضيح المقاصد 656/2.

(57) ينظر: ارتشاف الضرب 3/ 1388، وحاشية الصبان 2/ 184.

(58) ينظر: شرح التسهيل 2/ 198، وشرح ابن الناظم 199/1، واللمحة في شرح الملحة 1/ 264.

(59) ينظر: التذييل والتكميل 7/ 244، وشرح ابن عقيل (حاشيته) 2/ 189، وشرح الأشموني 1/ 484، وحاشية الصبان 2/ 184.

(60) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح 1/ 248، والتذييل والتكميل 7/ 244.

(61) ينظر: شرح ديوان الحماسة(للتبريزي) 5/1، وعيون الاخبار 1/ 285.

(62) توضيح المقاصد 3/ 1239.

(63) ينظر: المقرب 1/ 262.

(64) ينظر: رصف المباني 64 -65.

(65) ينظر: شرح التسهيل 4/ 22، وارتشاف الضرب 4/ 1653، وجنى الداني 1/ 362.

(66) ينظر: معاني القرآن (للفراء) 1/ 273.

(67) ينظر: ارتشاف الضرب 4/ 1654، ومغني اللبيب 32/1، وهمع الهوامع 2/ 375.

(68) ينظر: شرح التسهيل 4/ 22، وارتشاف الضرب 4/ 1653، ومغني اللبيب 1/ 32.

(69) ينظر: شرح مقدمة المحسبة 1/ 232- 233.

(70) ينظر: ارتشاف الضرب 4/ 1653، وحاشية الصبان 3/ 423.

(71) توضيح المقاصد 2/ 753.

(72) ينظر: الكتاب 1/ 97، والأصول في النحو 1/ 424.

(73) سورة القدر الآية 5.

(74) ينظر: معاني القرآن(للفراء) 1/ 137، وأسرار العربية 1/ 197، والتذييل والتكميل 11/ 241.

(75) أسرار العربية 1/ 197.

(76) ينظر: شرح الأشموني 1/ 122.

(77) ينظر: شرح التسهيل 1/ 244، وشرح ابن الناظم 1/ 51، وهمع الهوامع 1/ 298.

(78) ديوان طرفة بن العبد 25.

(79) توضيح المقاصد 1/ 411- 412.

المصادروالمراجع

- القرآن الكريم

1. ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب.
2. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف،(1351ه)، غاية النهاية في طبقات القراء.
3. ابن السراج، محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت.
4. ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع، (2004)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1.
5. ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك. (2000)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1.
6. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، (1977)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1.
7. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، (1972)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، ط2، صيدر آباد – الهند.
8. ابن خروف، علي بن محمد بن علي الإشبيلي، (1419ه)، شرح الجمل لابن خروف، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب.
9. ابن عصفور، علي بن مؤمن، (1972)، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1.
10. ابن عصفور، علي بن مؤمن، (1972)، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1.
11. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20.
12. ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم، (1418ه)، عيون الأخبار،
13. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، (1990)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1.
14. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، (2001)، شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت.
15. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، (1998)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
16. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي.
17. الأزهري، خالد بن عبد الله، (2000)، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1.
18. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، (1998)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، بيروت.
19. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، (1997)، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، بيروت.
20. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، (2003)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1.
21. البغدادي العكبري، عبد الله بن الحسين، (1986)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط1.

22. التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر، (2000)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط2.
23. الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين.
24. الزركلي، خير الدين بن محمود.(2002)، الأعلام، ط15.
25. الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، (1993)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، ط1.
26. الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، (1993)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، ط1.
27. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3.
28. السيرافي، الحسن بن عبد الله، (2008)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، بيروت.
29. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
30. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي.
31. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد الحميد هنداوي.
32. الصبان، محمد بن علي، (1997)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، بيروت.
33. طرفة بن العبد، (2002)، ديوان طرفة بن العبد، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، ط3، بيروت.
34. الفراء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1.
35. الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون.
36. المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط.
37. المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله، (1992)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1.
38. المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله، (2008)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1.
39. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، (2008)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط1.

Grammatical alerts in the book 'Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik' explaining Alfiya Ibn Malik by Al-Murray (d. 749AH)

Assist Lect. Saleh Salah Mahdi

Diyala Directorate of Education
Ministry of Education

bdisbsoab88@gmail.com

Keywords: grammatical alerts, the book 'Clarifying the Objectives' with the explanation of Alfiya Al-Muradi

Summary:

This research examines the grammatical observations found in the book "Tawdih al-Maqasid wa al-Masalik" (Clarification of Intentions and Paths), aiming to reveal the most prominent grammatical issues highlighted by the author and explain their scientific implications. The research is organized into an introduction, a preface, two main sections, and a conclusion. The introduction included a definition of the concept of grammatical alerts and a biography of Imam al-Muradi, the book's author. The first section was dedicated to studying alerts related to the parts of speech, while the second section addressed grammatical alerts related to letters through their analysis and examination. The research concluded with a summary of the study's most important findings, followed by a list of the sources and references used.